



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة | 17 نيسان/أبريل، 2019

الانتخابات المحلية التركية: النتائج والدلالات والانعكاسات

سعيد وليد الحاج

سعيد وليد الحاج

كاتب وباحث متخصص بالشأن التركي. صدر له كتاب بعنوان: «العلاقات العربية التركية: الأفاق والصعوبات» عن الشبكة العربية للدراسات الاستراتيجية (2016). وهو مؤلف مشارك في عدة كتب، آخرها كتاب «تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم»، من إصدار مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية SETA في أنقرة (2018). وله العديد من البحوث والدراسات العلمية المنشورة في مجلات علمية محكمة.

جميع الحقوق محفوظة لمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2019

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البديل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للنiches. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومحفظ مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتدقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطر

هاتف: 974+ 44199777

www.dohainstitute.org

المحتويات

1	مقدمة
1	أهم النتائج
2	حسابات الفوز والخسارة
3	العدالة والتنمية: أسباب التراجع
5	الدلائل والانعكاسات
7	خاتمة

مقدمة

حملت نتائج انتخابات الإدارات المحلية (البلدية) في تركيا، التي أجريت في 31 آذار/مارس 2019، مفاجآت عدّة أضافت إليها أبعاداً سياسية حملت إياها خلال الحملة الانتخابية وزادت من أهميتها.

أجريت هذه الانتخابات، الأولى بعد سريان تطبيق النظام الرئاسي العام الفائت، في ظلال أزمة اقتصادية ما زالت تركيا تحاول علاج تبعاتها، وتحت سقف تحالفات انتخابية ضمنية غير مقررة رسمياً بين مختلف الأحزاب، وبعد حملة انتخابية ساخنة حملتها أبعاداً أكبر من جمها؛ حيث عدّتها المعارضة بداية نهاية حكم حزب العدالة والتنمية بطردّها شعار «بعد آذار يأتي الربيع»، في حين اعتبرها الأخير معركة وجودية لبلده من خلال شعار «بقاء تركيا».

ما كشفته النتائج الأولية، في انتظار إعلان اللجنة العليا للانتخابات عن النتائج الرسمية النهائية خلال أيام، من تراجع عدد البلديات التي فاز بها حزب العدالة والتنمية وخسارته بليبيه إسطنبول، أحدث جدلاً كبيراً داخل تركيا، واستدعي مواقف عدّة من خارجها ضاعفت من الحمولة السياسية للانتخابات.

تقدّم هذه الورقة تحليلياً تفصيلياً للنتائج الأولية للانتخابات البلدية التركية، وتدرس أسبابها ودلائلها، وتبحث في الانعكاسات المترتبة عليها، خصوصاً فيما يتعلق بالأحزاب السياسية الرئيسة ومنظومة التحالفات القائمة وحظوظ المعارضة في إثبات حضورها ومنافستها لحزب العدالة والتنمية في أحد أكثر القطاعات التي تميز بها وهي البلديات، وتؤثّرات كل ذلك في مستقبل الطرفين في ظل تململ تيارات معارضة داخلها.

أهم النتائج

توجه 48.340.184 مليون ناخب من أصل 57.093.410 مليوناً يحق لهم الاقتراع يوم 31 آذار/مارس 2019 إلى صناديق الاقتراع، لاختيار رؤساء بلديات المحافظات والمدن والبلديات الفرعية في المدن الكبرى ومحالسها البلدية، بنسبة مشاركة بلغت⁽¹⁾ 84.67%.

تصدر اللجنة العليا للانتخابات، المخولة دستورياً بإدارة العملية الانتخابية بكل مراحلها، النتائج النهائية الرسمية في فترة قد تصل إلى 12 يوماً من يوم الاقتراع؛ حيث تبحث في الطعون المقدمة لها من الأحزاب السياسية على ثلاثة مراحل، لكن من غير المتوقع اختلافها كثيراً عن النتائج الأولية، باستثناء إسطنبول التي قد يفوز بها العدالة والتنمية مجدداً، إذا قبلت طعونه بسبب الفارق البسيط نسبياً بين مرشحه ومرشح حزب الشعب الجمهوري في المدينة، ولكنه احتمال ضعيف على أي حال.

وفقاً للنتائج الأولية، تقدم حزب العدالة والتنمية الأحزاب الأخرى بنسبة تصويت بلغت 44.33%， وفائز بلديات 39 مدينة، تبعه حزب الشعب الجمهوري بنسبة 30.12% وبلدات 21 مدينة، ثم حزب الحركة القومية بنسبة 7.31% وبلدية، فحزب الشعوب الديمقراطي بنسبة 4.24% وبلدات 8 مدن. كما حصل الحزب الشيوعي التركي على بلدية واحدة ومرشح مستقل على أخرى، بينما لم يكسب حزباً السعادة والجيد بلدية أي مدينة مكتفياً ببعض البلديات الفرعية في المدن الكبرى.



الجدول (1) نتائج الأحزاب الرئيسية في الانتخابات البلدية

البلديات الفرعية	بلديات المدن			نسبة التصويت (%)	الحزب
	المجموع	المحافظات	المدن الكبرى		
536	39	24	15	44.33	العدالة والتنمية
191	21	10	11	30.12	الشعب الجمهوري
18	0	0	0	7.45	الجيد
145	11	10	1	7.31	الحركة القومية
50	8	5	3	4.24	الشعوب الديمقراطي
9	0	0	0	2.71	السعادة

المصدر: «نتائج انتخابات الإدارات المحلية»، موقع أخبار الانتخابات (بالتركية)، 2019/4/1، شوهد في 4/7/2019، في: <https://bit.ly/2U6sQyG>

جدول (2) مقارنة نتائج الانتخابات البلدية في 2019 بسابقتها في 2014

بلديات 2019	بلديات 2014	تصويت 2019	تصويت 2014	الحزب
39	50	44.33	45.5	العدالة والتنمية
21	13	30.12	29.5	الشعب الجمهوري
11	8	7.31	14.7	الحركة القومية
8	10	4.24	3.5	الشعوب الديمقراطي ⁽²⁾

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

حسابات الفوز والخسارة

بسبب قانون الانتخاب المتعلق بالانتخابات المحلية، والذي يمنح الناخب صوتاً منفصلاً ومستقلاً لكل من بلديتي المدينة الكبرى والصغرى (الفرعية) والمجلس البلدي للأخيرة⁽³⁾، ليس هناك معيار واحد لتقييم أداء الأحزاب السياسية في الانتخابات الأخيرة؛ إذ تُعتمد مؤشرات عدة لقياس تقدم الأحزاب وتراجعها، أهمها:

- نسبة التصويت لها، وتمثل ثقل كل حزب في المجلس البلدي للبلديات الفرعية، وتعتبر مؤشراً على شعبية الحزب في الشارع التركي.
- عدد بلديات المحافظات والمدن الكبرى التي يفوز بها الحزب من أصل 81 بلدية.

² لم يخض حزب الشعوب الديمقراطي الانتخابات البلدية عام 2014، رغم أنه أسس قبل ذلك بعام. خاضت الحركة الكردية اليسارية تلك الانتخابات عبر حزب السلام والديمقراطي الذي انضم لاحقاً تحت راية حزب الشعوب الديمقراطي المؤسس عام 2013.

³ تقسيم تركيا إدارياً إلى 81 محافظة 30 منها تعتبر «مدينة كبرى». في المحافظات الـ51، يختار الناخبون رئيس بلدية المحافظة، في حين يختارون في المدن الكبرى الـ30 رئيس بلدية المدينة الكبرى ورؤساؤها وأعيانها وضواحيها، والتي يمكن تسميتها البلديات الفرعية أو الصغيرة.

- عدد البلديات الفرعية التي يفوز بها الحزب في المدن الكبرى، وتحدد ثقله ونسبة تمثيله في المجالس البلدية للمدن الكبرى.
 - البلديات ذات الأهمية الرمزية، وفي مقدمتها العاصمة أنقرة، وإسطنبول التي تدوي نحو حُمُس إجمالي الناخبيين فضلاً عن ارتباطها الوثيق بالرئيس رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية.
 - إجمالي نسبة التصويت وعدد البلديات على مستوى التحالفات وليس الحزب فقط⁽⁴⁾.
- وفقاً لهذه الرؤية، لا يمكن القول بوجود فائز وخاسر في المطلق في الانتخابات البلدية التي جرت، خصوصاً أن هناك تمايضاً ملحوظاً بين نسبة التصويت للأحزاب وعدد البلديات التي فازت برئاستها.
- وفي انتظار انتهاء المسار القانوني الذي تشرف عليه اللجنة العليا للانتخابات للبت في الطعون المقدمة لها، وبالنظر إلى الجدولين السابقين، يمكن رصد الخلاصات التالية من نتائج الانتخابات:
- في العموم، ثبتت نتائج الانتخابات ثقل الأحزاب المختلفة في الشارع التركي مقارنةً بانتخابات 2014، وكذلك رسخت حالة الاستقطاب بين المحورين المتنافسين: تحالف الجمهور بقيادة العدالة والتنمية، وتحالف الأمة بقيادة الشعب الجمهوري.
 - تقدم العدالة والتنمية باقي الأحزاب في المنافسة الانتخابية رقم 15 على التوالي منذ تأسيسه، وبفارق مريح عن أقرب منافسيه.
 - تراجع العدالة والتنمية تراجعاً ملحوظاً، من حيث عدد البلديات التي فاز بها، من 50 إلى 39 أي بنسبة تزيد على 20%， رغم ثبات نسبة التصويت له، إضافة إلى خسارته بلديتي أنقرة وإسطنبول.
 - يمكن اعتبار حزب الشعب الجمهوري من أهم الفائزين؛ حيث رفع عدد بلديات المدن الكبرى والمحافظات التي يديرها من 13 إلى 21، رغم ثبات نسبة التصويت له.
 - عزز القوميون الأتراك حضورهم، رغم انسحاق الحزب الجيد عن الحركة القومية؛ حيث رفع الأخير رصيده عن 8 إلى 11 بلدية، في حين بقي مجموع تصويت الحزبين القوميين في مستوى نسبة الحركة القومية في 2014 قبل الانسحاق.
 - تراجع نصيب حزب الشعوب الديمقراطي (القومي الكردي) من 10 إلى 8 بلديات في مناطق الأغلبية الكردية في الشرق والجنوب الشرقي، رغم حفاظه على نسبة التصويت نفسها تقرباً التي كان كسبها سلفه حزب السلام والديمقراطية في انتخابات 2014.

العدالة والتنمية: أسباب التراجع

إن خسارة حزب العدالة والتنمية وفق النتائج الأولية لـ 12 بلدية من بينها أنقرة وإسطنبول تعني تراجعاً واضحاً له مقارنةً بانتخابات 2014، رغم ثبات نسبة التصويت له وتقديمه على باقي الأحزاب بفارق كبير جداً. ورغم

4 على عكس الانتخابات البرلمانية السابقة، لم يُسنّ تشريع يسمح بالتحالفات الانتخابية الرسمية في البلديات، لكن الأحزاب المنفوية تحت التحالفين السابقين نسقت فيما بينها علّاً، ولكن بصفة غير رسمية عن طريق عدم تقديم مرشحين على نحو متبادل في بعض البلديات.



«خطاب الشرفة» التقليدي الذي ألقاه أردوغان وتحدث فيه عن انتصار حزبه وتقدمه، يبدو أنه يرى الانتخابات من زاوية التراجع كذلك من خلال الحديث عن فشل الحزب في كسب ثقة الناخبين في بعض المدن وأن الحزب سيعمل على إعادة كسبها في المرحلة المقبلة⁽⁵⁾.

ويمكن تفسير تراجع العدالة والتنمية بالأسباب المهمة التالية:

- طول فترة حكم الحزب وما رافق ذلك من تحديات متعلقة بتراجع حجم الإنجاز مع الوقت، ورغبة الناخب في التجديد، وارتفاع سقف التوقعات والمطالب من السلطات التنفيذية، وصعوبة إقناع فئة الشباب تحديداً، وما اعترى بنى الحزب من سلبيات دفعته إلى عملية تجديد في العامين الماضيين شملت عدداً كبيراً من رؤساء البلديات.
- الظروف الداخلية التي جرت في ظلها الانتخابات، وخصوصاً الأزمة الاقتصادية التي ما زالت ارتداداتها السلبية على المواطن التركي مستمرة، وتحولت إلى مادة الحاجة الرئيسية للحملة الانتخابية⁽⁶⁾.
- الاستقطاب والتحالفات الانتخابية التي ترسخت أكثر في هذه الانتخابات، والتي يبدو أنها أفادت المعارضة أكثر من العدالة والتنمية، بحيث صبت أصوات ثلاثة أحزاب هي الشعب الجمهوري والجيد والشعوب الديمقراطي على نحو شبه كامل لصالح مرشحي الأول في المدن الكبرى، بينما تحالف العدالة والتنمية فقط مع حزب الدرك القومية الذي كان تعرض لانشقاق أفقد نصف قاعده التصويتية لصالح الحزب الجيد المنشق عنه.
- العامل الفردي/ الشخصي للمرشحين، وخصوصاً في أنقرة وإسطنبول؛ حيث قدم الشعب الجمهوري مرشحاً قومياً في أنقرة وآخر محافظاً في إسطنبول لكسب أصوات إضافية في القوميين والمحافظين الذين يشكلون قاعدة العدالة والتنمية التصويتية، بينما كان مرشح الأخير في أنقرة محمد أوز هاسكي غير مرضي عنه لأنه ليس «ابن المدينة» وإنما قادم إليها من مدينة قيصري.
- رسالة التحفظ التي قدمها طيف من أنصار العدالة والتنمية والناخبين الأتراك له، والتي قد تشمل الخطاب الحاد، وخصوصاً خلال الحملة الانتخابية ووضعها في سياق «الخطر الوجودي» على البلاد، ومنظومة التحالفات، وبعض السياسات والقرارات مثل إبعاد عدد من قيادات الحزب السابقة وعملية التجديد في أطر الحزب القيادية، وخصوصاً البلديات وطريقة إدارة الأزمة الاقتصادية والتعامل مع الوجود السوري في البلاد والذي تحول إلى مادة جدل انتخابي⁽⁷⁾.

رغم ذلك، من المهم الإشارة إلى أن تراجع العدالة والتنمية نسبي ورمزي أكثر منه خسارة على المستويين الشعبي والواقعي. ليس فقط لأنه ما زال يملك الرئاسة وأغلبية البرلمان مع حلiffe الدرك القومية، ولكن أيضاً لأن نتائج الانتخابات البلدية أفقدته فقط رئاسة بعض البلديات الكبرى، بينما كررت فوزه بأغلبية البلديات الفرعية في المدن الكبرى؛ ما يمنه أغلبية مجالسها البلدية و يجعل رئيسها من الحزب المعارض غير قادر على إدارتها فعلياً من دون التوافق مع العدالة والتنمية⁽⁸⁾.

5 "Turkey has Completed the March 31 Elections with Democratic Maturity," Turkish Presidency site, 312019/4/, accessed on 72019/4/, at: <https://bit.ly/2lakYe6>

6 خليل مبروك، "كيف أثر الوضع الاقتصادي على نتائج الانتخابات في تركيا؟"، الجزيرة نت، 1/4/2019، شوهد في 7/4/2019، في: <https://bit.ly/2HRAD1V>

7 سعيد الحاج، "السوريون في قلب الانتخابات التركية مجدداً"، مقاالت، عربي، 21، 2019/3/19، شوهد في 7/4/2019، في: <https://bit.ly/2HOyjle>

8 يتكون المجلس البلدي للمدن الكبرى من ممثلي الأحزاب السياسية بنفس نسب فوزها بالبلديات الفرعية للمدينة الكبرى.

الدلالات والانعكاسات

تكتسب الانتخابات البلدية في تركيا أهمية أكبر من بلدان أخرى، وتحظى بصلاحيات وموازنات واسعة، فضلاً عن كونها مساحة الاحتكاك الأكبر بين الأحزاب السياسية والمواطن، ولطالما كانت بداية صعود أي حزب للأغلبية البرلمانية وتشكيل الحكومة من فوزه في الانتخابات البلدية التي سبقتها⁽⁹⁾.

كما أن للانتخابات البلدية أهمية إضافية بالنسبة إلى العدالة والتنمية باعتبارها أحد أهم المجالات التي عرفت الناخب التركي عليه ثم أكسيته ثقته بعدها قدمه في البلديات من إنجازات على مدى سنين حكمه. كما أن عدداً من قيادات الصف الأول في الحزب كانت بداياته في البلديات، وفي مقدمتهم أردوغان نفسه الذي اكتسب شعبية كبيرة خلال ترؤسه بلدية إسطنبول الكبرى.

في السياق العام، ثبّتت نتائج الانتخابات استقرار النظام السياسي والرئاسي في البلاد على عكس بعض التخوفات؛ أولاً باعتبارها انتخابات إدارات محلية لا تمّس السلطتين التشريعية والتنفيذية مباشرة، وثانياً لفوز تحالف الجمهور الذي يضم العدالة والتنمية والحركة القومية بأغلبية أصوات الناخبين وبلديات المدن والمحافظات. أوصى ذلك الباب أمام إعادة النقاش حول النظام الرئاسي أو أي مطالبات محتملة بانتخابات مبكرة كانت المعارضه ألمحت إليها قبل الانتخابات؛ وهو ما يفسر ثبات سعر الليرة بعد إعلان النتائج من جهة وإصرار أردوغان على أن الانتخابات المقبلة ستجرى فقط في 2023 من جهة أخرى⁽¹⁰⁾.

وحملت النتائج رسالة احتجاج واضحة من الناخبين على العدالة والتنمية، وإن لم تصل حد التخلّي عن الحزب، من خلال المفارقة الواضحة بين تراجع عدد البلديات التي كسبها وبين ثبات نسبة التصويت له وعدد البلديات الفرعية/الصغرى التي تحفظ له أغلبية المجالس البلدية في أنقرة وإسطنبول والمدن الكبرى.

ولخسارة الحزب إسطنبول وأنقرة أهمية رمزية استثنائية، لكن من دون ارتدادات سياسية كبيرة؛ حيث يمكن إرجاع ذلك إلى تماسك تحالف المعارضة ووضوح تأثيرات الأزمة الاقتصادية أكثر في المدينتين فضلاً عن العامل الشخصي للمرشحين.

ومما يقلل من تأثير النتائج في المشهد السياسي العام ثبات نسبة التصويت لحزب العدالة والتنمية بمفرده (44%) وبمجموع تحالفه مع الحركة القومية (52%) وكذلك نسبة تصويت الشعب الجمهوري أكبر أحزاب المعارضة (30%)؛ ما يعني أن مزاج الناخب التركي لم يتغير جذرياً يمكنه قلب الخريطة الحزبية والسياسية للبلاد. فضلاً عن اختلاف الظروف السياسية والاقتصادية لتركيا اليوم عنها في بدايات العدالة والتنمية الذي انتقل سريعاً من البلديات نحو البرلمان والحكومة ثم الرئاسة.

لكن النتائج تحمل فرصة مهمة للمعارضة، وخصوصاً الشعب الجمهوري للاحتكاك بالناخب التركي أكثر في البلديات الأهم والأكبر تعداداً للسكان، مثل إسطنبول وأنقرة وإزمير وغيرها. ما يمثل فرصة لها للتغيير الصورة النمطية عنها وتقديم صورة مختلفة، خصوصاً أن الحزب حرص على تقديم خطاب ومرشحين أقرب إلى ثقافة الشعب القومية - المدافعة لخطب وده⁽¹¹⁾.

الأهم أن الانتخابات تحمل دلالات وتأثيرات مباشرة في الديناميات الداخلية للأحزاب السياسية المختلفة التي شهدت في الفترة الأخيرة ظهور تيارات معارضة داخلها، وفي المقدمة منها الشعب الجمهوري والعدالة والتنمية.

9 محمود سمير الرنتيسي، "الانتخابات البلدية التركية: تداعيات تخطي المحلي"، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 10/3/2019، 2019/4/8، في: <https://bit.ly/2Urten1>

10 "Erdogan's Party Faces Election Setback in Turkey," *Wall Street Journal*, 31/3/2019, accessed on 8/4/2019, at: <https://on.wsj.com/2l4XVRT>

11 إسماعيل جمال، "17 عاماً من حكم أردوغان أجبت المعارضة العلمانية الكمالية على استخدام 'الخطاب المحافظ'", القدس العربي، 7/4/2019، 2019/4/8، شوهد في <https://bit.ly/2l5V8Ig>

تبعد هذه النتائج حزب الشعب الجمهوري عن احتمالات الصراعات الداخلية وثبتت موقع رئيسه كمال كيليتشار أوغلو وقوياً نفوذه، بعد أن كان منافسه المرشح السابق للرئاسة محرم إينجه قد أجل طلبه بمؤتمر استثنائي للحزب لتغيير رئيسه لما بعد هذه الانتخابات¹². اليوم، وقد رفع الحزب بقيادة كيليتشار أوغلو نصيبه من البلديات بأكثر من 50%， واستعاد بلديتي أنقرة وإسطنبول بعد 25 سنة من غيابه عنهما، وحافظ على نسبة تصويته، وقوى تحالفه مع الأحزاب الأخرى، سيكون أقوى بكثير في مواجهة المطالبات الداخلية بالتغيير بدعوى الفشل المتكرر في الانتخابات أمام العدالة والتنمية منذ استلامه رئاسة الحزب.

في المقابل، تراجع عدد بلديات حزب العدالة والتنمية وخسارته لأنقرة وغالباً إسطنبول ستتفاهم تفاعلاً لهما الداخلية، خصوصاً أنه مدعو إلى مراجعة النتائج ودلائلها ورسائلها لبلورة مساره المستقبلي. من المرجح أن يدعو الرئيس التركي إلى مؤتمر طارئ لحزبه للتدارس وبحث سبل المعالجة التي سينشأ عنها متغيرات في بعض الواقع القيادي وربما شملت تعديلاً وزارياً قريباً. وسيكون من المهم متابعة مسارات التغيير ودرجتها في خطاب الحزب وسياساتها ومدى سريانها على منظومة تحالفاته كذلك، لكن الأكيد أن العدالة والتنمية سيعرض على تقديم معنى «التطوير والتجديد» بناءً على رسائل الناخب في صندوق الاقتراع.

الأهم أن مؤشر التراجع النسبي للحزب في هذه الانتخابات قد يشجع بعض القيادات السابقة فيه بقيادة الرئيس السابق عبد الله غل لتسريع وتبكير تأسيس حزب سياسي جديد ينافس العدالة والتنمية، وهو المشروع الذي تخطى مرحلة التفكير المبدئي وينتظر موعد الإطلاق¹³. بيد، أن تدابير رئيسين يقنان أمام هذه الخطوة، الأول هو ثبات نسبة التصويت للعدالة والتنمية؛ مما يعني عدم تراجع شعبيته واستمرار الالتفاف حول الحزب وأردوغان، أما الثاني فهو احتمال توجه أردوغان إيجابياً نحو بعض القيادات السابقة؛ مما قد يقلل من فرص نجاح المشروع الجديد ومن ثم قد يؤجل و/أو يلغى إعلانه.

كم يلاحظ أن سياقات مماثلة تواجه أحزاباً سياسية أخرى، في مقدمتها السعادة والحزب الجيد اللذان فشلا في كسب بلدية أي من المدن أو المحافظات التركية واكتفيا بدور المساندة لإنجاح مرشحي الشعب الجمهوري على حساب مرشحي العدالة والتنمية، الأول من خلال تقديم مرشحيه الخاصين والثاني من خلال التحالف المباشر مع الشعب الجمهوري. تفاعل نتائج الانتخابات ستكون أوفر حظاً لدى الحزب الجيد الذي لا تهظى رئاسته ميرال أكشنار بالإجماع على قيادتها¹⁴، فهي حين لن تكون لها تداعيات كبيرة على حزب السعادة الذي تحكمه منظومة أفكار أيديولوجية وقوائية أشد انضباطاً.

الوجود السوري في تركيا، الذي تحول إلى مادة جدل خلال الحملة الانتخابية¹⁵، لم يكن عاملاً حاسماً في النتائج، وإنما مجرد عامل مساهم ضمن عوامل أخرى أفقدت العدالة والتنمية بعض البلديات الفرعية، مثل بلدية أنسنيورت في إسطنبول التي شهدت احتفافاً ضد السوريين قبل أسبوع فقط من الانتخابات¹⁶. وليس من المرجح أن تؤدي النتائج إلى قرارات سلبية أو تبدل سياسات تركيا تجاههم، إلا برفع سوية ضبط وجودهم وتنظيمه وتأطيره بحيث لتخفيل الاتكاكات السلبية التي تحصل بين الاتراك وال叙利亚ين وتجنب ارتداداتها.

12 "CHP's once May roll up Sleeves to Re-challenge Leadership after Elections," *Daily Sabah*, 23/2019/3/, accessed on 8/2019/4/, at: <https://bit.ly/2UHOqxZ>

13 سعيد الحاج، "غل - داود أوغلو وأحاديث تأسيس حزب جديد"، عربي 21، 2019/2/18، شوهد في 4/8/2019، في: <https://bit.ly/2TSkueY>

14 "الخلافات الداخلية ما زالت تعصف بالحزب: استقالات جديدة بين مؤسسي الجيد"، ترك برس، 2019/9/12، شوهد في 4/8/2019، في: <https://bit.ly/2Vut4kl>

15 "السوريون ورقة انتخابية في برامج مرشحي البلديات التركية"، عن بله، 2019/3/27، شوهد في 4/8/2019، في: <https://bit.ly/2KIQS93>

16 "3 إصابات في شجار كبير بين أتراك وسوريين بإسطنبول"، عربي 21، 2019/2/10، شوهد في 4/8/2019، في: <https://bit.ly/2VxNPfh>

أخيراً، لهذه الانتخابات دلالة واضحة أبعد من التوازنات السياسية والمنافسة الحزبية، وتعلق مباشرة بمستوى نضج التجربة الديمقراطية التركية، فقد أضافت الانتخابات ونتائجها وتعامل الأحزاب معها إلى رصيد تركيا وسمعتها على هذا الصعيد من خلال:

- إجراء انتخابات مجمع على نزاهتها وسيرها من دون شوائب تذكر.
- قبول جميع الأحزاب بالنتائج، رغم الطعون المقدمة والمطالبات بإعادة الفرز، والتي تتم تحت سقف المسار القانوني الذي تديره اللجنة العليا للانتخابات وليس خارجه. ومن مظاهر ذلك الخطاب المؤكّد لاحترام إرادة الناخب والخوض لها وبعد جميع الأطراف عن تسخين الشارع، رغم التراشقات السياسية.
- الصورة التي قدمها العدالة والتنمية بصفته حزباً حاكماً منذ 17 عاماً يكتفي بالتلطم لدى اللجنة العليا للانتخابات، رغم ادعائه حصول ما اعتبره تلاعباً⁽¹⁷⁾.
- ارتفاع مستوى التعددية والتنوع في رئاسة البلديات، وتراجع هيمنة العدالة والتنمية عليها، ولا سيما المدن الكبرى منها.
- ستجبر الانتخابات التحالفين المتواجهين وحزبي العدالة والتنمية والشعب الجمهوري على وجه الخصوص على الحوار والتنسيق، أولاً على صعيد التنسيق بين الرئاسة والحكومة من جهة والبلديات الكبرى من جهة أخرى، وثانياً في إدارة البلديات الكبرى التي سيرأسها الشعب الجمهوري بينما يملك العدالة والتنمية أغلبية مجالسها البلدية ورئاسة بلدياتها الفرعية. ذلك أن إدامة المشاريع الكبرى المستمرة وإطلاق مشاريع جديدة وإقرار ميزانيات البلديات وغيرها الكثير لن تتم إلا بتوافق وتنسيق بين الرئيس ومجلسه البلدي، أي بين الشعب الجمهوري ومن خلفه تحالف الأمة والعدالة والتنمية ومن خلفه تحالف الجمهور. وهو تحدٌ كبير في البدايات، لكنه سيساهم على المديين المتوسط والبعيد في تخفيف الاحتقان وخفض حدة الاستقطاب وفتح قنوات الحوار والتواصل ثم التعاون والتنسيق بين الطرفين.

خاتمة

أجريت انتخابات الإدارات المحلية أو البلدية التركية في ظل سياقات سياسية واقتصادية، في مقدمتها الأزمة الاقتصادية وحالة الاستقطاب والتحالفات الانتخابية القائمة، حملتها دلالات سياسية أكثر بكثير من سابقاتها، وصلت إلى حد اعتبارها معركة وجودية بالنسبة إلى البلاد ومستقبلها وأمنها القومي، وهو الجدل الرئيس - إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية - في الحملة الانتخابية التي شهدت خطاباً حاداً وتراشقات عالية السقف كالعادة. ولئن أسفرت النتائج الأولية عن فوز العدالة والتنمية بفارق مريح عن منافسيه للمرة الخامسة عشرة على التوالي منذ تأسيسه عام 2001، وبغض النظر عن إمكانية تبدل نتيجة بلدية إسطنبول الكبرى نظرياً على الأقل وإن كانت فرص ذلك ضعيفة جداً، فإنه كان فوزاً بطعم الخسارة بسبب فقدانه عدداً مهماً من بلديات المحافظات والمدن في مقدمتها أنقرة وإسطنبول.

17 "تركيا.. إعادة فحص الأصوات 'الباطلة' و'العدالة والتنمية' يتحدث عن تلاعب بالأصوات"، حلب اليوم، 1/4/2019، شوهد في 8/4/2019، في: <https://bit.ly/2G8ZXhK>

بالنظر إلى هذه النتائج، ومع فوز العدالة والتنمية بأغلبية البلديات الفرعية في المدن الكبرى ما يعني استثماره بأغلبية المجالس البلدية للأذيرة، يمكن القول بأن الناخب التركي قد وجه رسالة تحذير إلى العدالة والتنمية ورئيسه أردوغان ولكن لم يدر لها ظهره كلياً. أي إنه يريد تغييراً وتعديلأً في الخطاب والممارسة وربما أهواً أخرى أكثر مما يريد استبدال الحزب ورئيسه. وهو ملهم يحيل إلى وعي المواطن وذكائه في استخدام صوته الانتخابي على نحو متمايز في مختلف المناصب المطلوب اختيارها؛ ما يجعل رسالته واضحة تفاعلاً معها الساسة الآخرين وفي مقدمتهم أردوغان مباشرة وفي العلن.

إن النتائج الأولية وتبنيها حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد تتيح أماماً أردوغان والعدالة والتنمية فرصة التعديل والتطوير من جهة، والعمل على التعافي من الأزمة الاقتصادية بتطبيق الخطة متوسطة الأمد التي أعلنتها الحكومة لإصلاح المشاكل البنوية في الاقتصاد التركي من جهة أخرى⁽¹⁸⁾، مستفيدين من جو الاستقرار وتراجع حدة الاستقطاب حتى الانتخابات المقبلة في 2023. ويتأكد هذا إذا علمنا أنه لا تأثيرات مباشرة لانتخابات ونتائجها في الاقتصاد؛ فالبلديات لا تشرع وتقرّ السياسات الاقتصادية ولا تقوم على تنفيذها ومتابعتها، ومن ثمّ فهي غير مسؤولة مباشرة عن الواقع الاقتصادي ولا ينتظر منها تعديله سلبياً أو إيجابياً إلا عبر معنى الاستقرار الذي يترتب على نتائجها في المقام الأول.

من جهة أخرى، منحت النتائج المعارضة، وخصوصاً حزب الشعب الجمهوري، فرصة غير مسبوقة لتغيير الصورة التقليدية عنه فكراً وممارسة، وتقديم نموذج إدارة في البلديات يمكن أن يزيد من رصيده لدى الناخب التركي، تمهدأً لانتخابات الرئاسة والبرلمان بعد أكثر من أربع سنوات. ستكون هذه فرصة ذهبية لشعب الجمهوري ليغير صورة «الهزائم المتكررة» أمام العدالة والتنمية، إذا ما أدار البلديات بأسلوب ناجح ومتصالح مع ثقافة الشعب، بينما قد تكون الفرصة الأولى والأخيرة إذا ما فشل في ذلك أو أخفق في كسب ثقة المواطنين من بوابة البلديات التي تعتبر الأهم بالنسبة إلى المواطن لملامستها حياته اليومية وكذلك بحسبها بصفة خاصة العدالة والتنمية وميزته التنافسية أمام الأحزاب الأخرى.

وفي كل الأحوال، فإن فترة السنوات الأربع المقبلة حتى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المتزامنة، صيف 2023، ستكون فرصة لمختلف الأطراف للتعديل والتطوير والتجاوب مع رسائل الناخب، لمحاولة كسب وده فيها؛ وهو مكسب كبير له يفوق مكاسب مختلف الأحزاب في هذه الانتخابات.